● أخبار قصيرة

غزة.. استمرار العدوان الصهيوني وسقوط شهداء وجرحى

تواصل قوات الاحتلال الصهيوني خرق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، ما أدى خلال ٢٤ ساعة إلى استشهاد ٧ فلسطينيين وإصابة آخرين في غارات متفرقة. وارتفعت حصيلة الشهداء منذ بدء الهدنة في ١٠ أكتوبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٥ إلى نحو ٩٧٧ شهيداً، إضافةً إلى أكثر من ٣ آلاف مصاب، وانتشال مئات الجثامين من تحت الأنقاض.
وفي التفاصيل، استشهد ٣ فلسطينيين في مخيم جباليا شمال القطاع، فيما استشهد اثنان في خان يونس، وآخر في دير البلح، إضافة إلى إصابات في مدينة غزة إثر قصف استهدف مناطق سكنية، كما استهدفت المدفعية الصهيونية مناطق في شرق خان يونس وبيت لاهيا.

بريطانيا تفرض عقوبات على شبكات مرتبطة بعنف المستوطنين في الضفة

صعّدت بريطانيا ضغوطها على المستوطنين الصهاينة في الضفة الغربية عبر فرض عقوبات جديدة استهدفت أفراداً وكيانات قالت إنها متورطة في تمويل وتسهيل أعمال عنف ضد الفلسطينيين. وشملت الإجراءات إدراج سبعة تصنيفات جديدة ضمن نظام العقوبات العالمي لحقوق الإنسان، في خطوة تهدف إلى استهداف شبكات دعم يُشتبه في ارتباطها بمجموعات من المستوطنين المتطرفين.
وأكدت الحكومة البريطانية أنّ هذه الشبكات تعمل في ظل ما وصفته بـ«الإفلات من العقاب»، وتساهم في تصاعد الاعتداءات على الفلسطينيين، وجاءت الخطوة بالتنسيق مع عدد من الحلفاء الغربيين.

الولايات المتحدة تتصدر الإنفاق النووي عالمياً في ٢٠٢٥

كشف تقرير صادر عن الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية أنّ الإنفاق العالمي على الأسلحة النووية بلغ نحو ١١٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٥، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ١٩٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٤، وهو أعلى مستوى منذ بدء رصد هذه البيانات عام ٢٠٢٠. وتصدرت الولايات المتحدة قائمة الدول الأكثر إنفاقاً، إذ بلغت ميزانيتها النووية ٦٩,٢ مليار دولار، أي أكثر من مجموع إنفاق الدول النووية الأخرى مجتمعة، مع زيادة بنسبة ٢٢٪ في عام واحد، ما يعكس تسارعاً في تطوير وتحديث ترسانتها النووية. وجاءت الصين في المرتبة الثانية بإنفاق بلغ ١٣,٥ مليار دولار بزيادة ٧٪، تلتها بريطانيا التي تقدمت على روسيا بإنفاق ١٢,٦ مليار دولار، فيما أنفقت روسيا ٩,٥ مليار دولار.

ويفضح هشاشة الأمن الصهيوني

تسلّل مقاوم عبر السياج الأمني يزلزل منظومة الردع الصهيونية

الوفاق/ لم يكن التسلل الذي وقع عند مرتفعات رميم قرب الحدود اللبنانيّة مجرد حادث أمني عابر، بل كان لحظة مفصلية أربكت العدو الصهيوني وأعادت فتح النقاش حول قدرة جيشه على حماية حدوده الشمالية. فالمشهد الذي انشغلت به تل أبيب طوال يوم كامل، لم يكن مجرد اشتباك بين مقاوم وجنود العدو، بل كان اختراقاً رمزياً وعملياً لمنظومة الأمن الصهيونية التي طالما قدّمتها المؤسسة العسكرية على أنها «السياج الحديدي» الذي يمنع أي اقتراب من الحدود. لكن ما حدث فجأةً، وبشكلٍ غير متوقع، هو أنّ مقاوماً واحداً، سواء كان فرداً مستقلاً أو جزءاً من بُنية المقاومة، تمكن من اختراق السياج الأمني الفاصل والاشتباك مع قوة صهيونية داخل منطقة تعتبرها تل أبيب «محمية بالكامل»، في حادثة أثارت اهتماماً واسعاً في الأوساط الصهيونية.
ورغم أنّ حزب الله لم يعلّق على ما جرى، ما يرجّح أن يكون الحدث «عملاً مقاوماً فردياً»، قال دورون كدوش عبر إذاعة جيش العدو إنّ ما حدث «غير مسبوق ويكسر قواعد المواجهة منذ بداية الحرب». هذا وحده كافٍ ليكشف حجم التحول الذي فرضته المقاومة على قواعد الاشتباك، وعلى طبيعة المواجهة الدائرة منذ أشهر.

التسلل الذي هزّ كيان العدو.. حين يلتقي الفعل الفردي مع الفشل الاستراتيجي

في وقتٍ كان فيه العدو يحاول ترسيخ صورة حدوده الشمالية باعتبارها الأكثر تحصيناً ومراقبة، جاء تسلل المقاوم للسياج الأمني الفاصل ليقلب هذه المعادلة رأساً على عقب. الحدث الذي وصفه الإعلام العبري بأنه «غير مسبوق» و«يكسر قواعد المواجهة منذ بداية الحرب»، شكل اختراقاً نوعياً أصاب واحدة من أكثر المناطق حساسية التي يفترض أنها تقع تحت رقابة استخبارية وعسكرية صهيونية دائمة.
وما زاد من خطورة الحادثة أنّ التحقيقات الصهيونية كشفت أنّ اكتشاف المقاومة لم يكن نتيجة كفاءة المنظومة الأمنية، بل جاء «بالصدفة المحضة»، رغم وجود شبكة واسعة من الكاميرات والرادارات وأجهزة الاستشعار التي أُنفقت عليها موارد ضخمة للمراقبة. هذا الاعتراف وحده شكّل ضربة قاسية للرواية الأمنية الصهيونية، وأشعل موجة انتقادات داخلية دفعت رئيس الأركان إيال زامير إلى التدخل شخصياً وفتح تحقيق في ملابسات ما جرى.
العملية أعادت إلى الواجهة فشل مشروع «الحزام الأمني» أو ما يُعرف بـ«الخط الأصفر»، الذي روّجت له تل أبيب في العامين الماضيين باعتباره حاجزاً أمنياً يمنع أي اقتراب من الحدود أو اختراق للمواقع العسكرية. لكن هذا التسلل كشف أنّ هذه الإجراءات لم تنجح في تحقيق الهدف الذي أُنشئت من أجله، وأن ما قُدّم للمستوطنين باعتباره ضمانة للأمن لا يوفر الحصانة التي وعدت بها المؤسسة العسكرية الصهيونية.
ردود الفعل الصهيونية عكست حجم الصدمة. فوسائل الإعلام الصهيونية تناولت الحدث بوصفه مؤشراً على خلل أعمق من مجرد ثغرة ميدانية، فيما حذّر معلقون عسكريون من تداعياته على صورة الردع التي يحاول جيش العدو الصهيوني ترميمها منذ أشهر. كما تصاعدت الانتقادات من قبل مستوطني الشمال الذين تلقوا وعوداً متكررة بأنّ المنطقة العازلة والإجراءات الأمنية الجديدة ستمنع أي اختراق محتمل.
في المحصلة، لم تكشف العملية عن ثغرة أمنية فحسب، بل سلّطت الضوء على حدود فعالية المنظومة التي طالما قدمها العدو كنموذج للسيطرة والمراقبة. وبينما سعت تل أبيب إلى تسويق «الخط الأصفر» باعتباره عنواناً للأمن والاستقرار، جاءت الوقائع الميدانية لتطرح صورة مغايرة تماماً، عنوانها أن التحصينات التكنولوجية والجدران الأمنية لا تكفي دائماً لمنع الاختراق، وأنّ صورة السيطرة المطلقة التي حاول العدو ترسيخها على حدوده الشمالية باتت موضع شك متزايد حتى داخل الأوساط الصهيونية نفسها.

العدو اليوم أمام انكشاف أمني لم يعرفه منذ سنوات، والمقاومة أمام مرحلة جديدة من الفاعلية الميدانية التي تتجاوز الاستنزاف إلى القدرة على خرق المنظومات الدفاعية نفسها

المقاومة تغيّر قواعد اللعبة.. من الاستنزاف إلى المبادرة

منذ بداية الحرب، اعتمدت المقاومة الإسلامية في لبنان استراتيجية الاستنزاف المتدرّج: ضربات دقيقة، استهداف مواقع حساسة، استخدام مسيّرات انقضاضية، ضرب آليات «نميرا»، استهداف مراكز القيادة، وإجبار الجيش على البقاء في حالة استنفار دائم. لكن التسلل الأخير يشير إلى نقلة نوعية. لم تعُد المقاومة تكتفي بإبقاء الجيش في حالة دفاع، بل باتت قادرة على نقل الاشتباك إلى داخل مناطقه العسكرية، وإظهار أنّ الحدود ليست سوى خط وهمي يمكن تجاوزه.
هذا التحول ينسجم مع مسار تصاعدي في عمليات المقاومة في الأسابيع الماضية، حيث توسعت الضربات لتشمل مواقع القيادة والسيطرة، وآليات الاتصالات، والمواقع المستحدثة، وتجمعات الجنود، وموقع رأس الناقورة البحري، إضافةً إلى التصدي لمسيّرة «هرمز ٤٥٠» وإجبارها على التراجع. كل ذلك يعكس تطوراً في قدرات المقاومة، سواء في الهجوم أو في الدفاع الجوي، ويؤكد أنّ المواجهة لم تعُد محصورة في نمطٍ واحد، بل باتت متعددة الأبعاد.

الحدث في ميزان الردع.. ماذا يعني للمستقبل؟

الحدث يُشكل رسالة استراتيجية تقول إنّ المقاومة قادرة على تجاوز الحدود، وضرب المنظومات الأمنية، وإرباك جيش العدو داخل مناطقه، ونقل الاشتباك من الدفاع إلى الهجوم، وفرض معادلات جديدة على الأرض. والاحتلال، الذي يعيش أزمة ثقة داخلية، يجد نفسه أمام واقع جديد: لا «حزام أمني» يحميه، ولا «سياج ذكي» يمنع التسلل، ولا «تفوق استخباري» قادر على كشف كل شيء. هذا الحدث، مع العمليات اليومية للمقاومة، يُعيد تشكيل ميزان الردع، ويجعل الجيش الصهيوني في موقع المتلقي، لا المبادر.
ختاماً ما جرى ليس حادثاً عابراً، بل علامة فارقة في مسار المواجهة. فالتسلل الذي أربك العدو، والعمليات التي تتوسع يوماً بعد يوم، كلها تشير إلى أنّ المقاومة باتت تمسك بزمام المبادرة، وتفرض على العدو قواعد جديدة لا تستطيع تجاهلها.
العدو اليوم أمام انكشاف أمني لم يعرفه منذ سنوات، والمقاومة أمام مرحلة جديدة من الفاعلية الميدانية التي تتجاوز الاستنزاف إلى القدرة على خرق المنظومات الدفاعية نفسها.

الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة

مناورات مقابل مناورات.. روسيا تتحدى الناتو في البلطيق

تشهد منطقة بحر البلطيق تصعيداً عسكرياً متزامناً بين روسيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، في مشهد يعكس حالة احتكاك متزايدة بين الطرفين، حيث أجرت البحرية الروسية مناورات قتالية شملت تدريبات على إطلاق صواريخ في محيط جيب كالينينغراد ومياهه الإقليمية، بالتوازي مع مناورات بحرية واسعة ينفذها الناتو بقيادة الولايات المتحدة في المنطقة نفسها.
ووفق وكالة «إنترفاكس» الروسية، شاركت في التدريبات الروسية طائرات مقاتلة وقاذفات وسفن صواريخ صغيرة، ضمن سيناريوهات تحاكي حماية السواحل وتعزيز الجاهزية القتالية للأسطول الروسي في البلطيق.
وتأتي هذه المناورات في إطار رفع مستوى الاستعداد الدفاعي لواحدة من أكثر المناطق حساسية جيوسياسياً، حيث تقع كالينينغراد بين ليتوانيا وبولندا، وهما دولتان عضوان في الناتو، ما يجعلها نقطة توازن استراتيجي بالغ الأهمية لموسكو.
في المقابل، أطلق الناتو مناوراته البحرية «بالتوبس» في الرابع من يونيو/ حزيران، بمشاركة نحو ٢٠ سفينة وقرابة ٦ آلاف عسكري من ١٥ دولة، في أكبر تدريبات بحرية للحلف في البلطيق هذا العام، وهو ما اعتبرته موسكو استعراضاً للقوة بالقرب من حدودها.
غير أنّ الرد الروسي جاء سريعاً ومباشراً، ليؤكد – وفق مراقبين – قدرة موسكو على تنفيذ عمليات ردع متوازية في المسرح العملياتي نفسه، وإيصال رسالة واضحة بأنّ أي محاولة لتغيير ميزان القوى في البلطيق ستقابل بجاهزية عسكرية عالية.
وتؤكد التطورات أنّ روسيا لا تتحرك في موقع رد الفعل فقط، بل تفرض إيقاعها العسكري عبر مناورات متزامنة تُظهر قدرتها على التحكم في منطقة تعتبرها جزءاً أساسياً من أمنها القومي.
وتكتسب كالينينغراد أهمية استراتيجية بالغة كونها قاعدة متقدمة للأسطول الروسي على بحر البلطيق، ومركزاً عسكرياً محصناً يتيح لموسكو القدرة على مراقبة التحركات الغربية والرد عليها بسرعة.
وقد سبق للرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن شدد على أنّ روسيا تمتلك جميع الوسائل اللازمة للدفاع عن هذه المنطقة الحيوية، في رسالة اعتبرها مراقبون تأكيداً على أنّ أي تصعيد قريب من حدودها سيقابل بردٍ صارم ومدروس.
وفي ظل هذا التوازي في المناورات، يتضح أنّ بحر البلطيق يتحول تدريجياً إلى ساحة اختبار مباشر للتوازنات بين روسيا والناتو، حيث تستخدم موسكو أدواتها العسكرية لإبراز قوة الردع ومنع أي محاولة لتطويقها استراتيجياً، بينما تبقى الكلمة الفاصلة على الأرض مرتبطة بقدرة كل طرف على فرض معادلاته في منطقة شديدة الحساسية.

الصين تعارض إدراج شركاتها التقنية في القائمة السوداء الأمريكية

أعربت الصين عن رفضها الشديد لقرار الولايات المتحدة إدراج عدد من كبرى شركاتها التكنولوجية، بينها «علي بابا» و«بايدو»، على قائمة أمريكية تصفها وزارة الدفاع بأنها مرتبطة أو داعمة للجيش الصيني، معتبرةً أنّ واشنطن تسيّس القضايا الاقتصادية وتوسّع مفهوم الأمن القومي بشكلٍ غير مبرر. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية لين جيان إنّ بلاده تعارض باستمرار ما وصفه بـ«قمع غير مبرر للشركات الصينية»، داعياً الولايات المتحدة إلى تصحيح سياساتها، ومؤكداً أنّ بكين ستتخذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالح شركاتها.
وتضم القائمة الأمريكية المحدثة نحو ٨٠ شركة وكياناً صينياً، من بينها شركات عاملة في مجالات الذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية، إضافة إلى شركات في قطاع أشباه الموصلات مثل «تشانغ شين ميموري تكنولوجيز» و«يانغتسي ميموري تكنولوجيز». وتأتي هذه الخطوة ضمن إطار تصنيفات تصدرها وزارة الدفاع الأمريكية وتربط بعض الشركات بالقطاع العسكري الصيني.
من جانبها، رفضت الشركات المستهدفة هذه الاتهامات. فقد أكدت «علي بابا» أنّ إدراجها «خاطئ ولا يستند إلى أي أساس»، مشددةً على أنها ليست جزءاً من أي تعاون عسكري أو استراتيجية اندماج مدني-عسكري. كما وصفت «بايدو» الاتهامات بأنها «لا أساس لها»، معلنةً نيتها استخدام كل الوسائل القانونية لإزالة اسمها من القائمة. ويأتي هذا التصعيد في وقتٍ حساس تشهده العلاقات الصينية الأمريكية، رغم محاولات التهدئة الأخيرة بين دونالد ترامب ونظيره الصيني شي جين بينغ، والتي تضمنت دعوات متبادلة لتعزيز الاستقرار في العلاقات الثنائية. ورغم أنّ الإدراج على القائمة لا يفرض قيوداً فورية مباشرة، فإنه يُعد إشارة سياسية واقتصادية مهمة قد تمهد لاحقاً لفرض عقوبات أو قيود استثمارية وتجارية أشد، ما يزيد من حالة التوتر في الحرب التكنولوجية المتصاعدة بين القوتين الاقتصاديتين الأكبر في العالم.